

الشراكة العالمية من أجل التعاون الإنمائي الفعال

اختصاصات جهة اتصال السلطات دون الوطنية والمحلية على الصعيد القطري

1- الخلفية

منذ إنشاء الشراكة العالمية من أجل التعاون الإنمائي الفعال في عام 2011، صدّق عليها أكثر من 160 بلدا و46 منظمة دولية، بهدف تحسين أثر جهود التنمية. ولبلوغ هذه الغاية، يخدم إطار الرصد، المؤلف من مجموعة مكونة من 10 مؤشرات، غرض إبقاء جميع الأطراف خاضعة للمساءلة المتبادلة، وتنبثق منه أدلة بشأن سبل تحسين فعالية التنمية.

وقد أعرب أكثر من 70 بلدا ناميا عن الرغبة في المشاركة في جولة الرصد الثانية التي تضطلع بها الشراكة العالمية من أجل التعاون الإنمائي الفعال (2015-2016). وفي حين تتولى حكومات البلدان النامية قيادة عملية الرصد (لا سيما من قبل المنسق الوطني،¹ الذي يوجد مقره عادة في وزارة المالية أو التخطيط أو الشؤون الخارجية)، ستكون للمشاركة النشطة من جانب منظمات المجتمع المدني في عملية الرصد على الصعيد القطري أهمية حاسمة لضمان نجاح هذا الجهد الجماعي.

والسلطات المحلية وشبكاتهما مدعوة إلى المشاركة في جولة الرصد الثانية التي تضطلع بها الشراكة العالمية من أجل التعاون الإنمائي الفعال، من خلال المساهمة على الصعيد القطري في الجهود التي يبذلها المنسقون الوطنيون الذين تعيّنهم الحكومات، ومن خلال المشاركة في الحوار المنبثق من نتائج الرصد. وسيتم تسهيل مشاركتها في العملية عن طريق تعيين "جهة اتصال للسلطات المحلية" في كل بلد مشارك.

والسلطات المحلية في البلدان النامية المهتمة بالمشاركة في جولة الرصد الثانية التي تضطلع بها الشراكة العالمية من أجل التعاون الإنمائي الفعال (2015-2016) مدعوة إلى المشاركة بأن تقترح للمنسق الوطني الحكومي جهة اتصال للسلطات المحلية.

2- التوصيف

جهة الاتصال المثالية للسلطات المحلية:

- تكون تابعة لشبكة للسلطات المحلية على الصعيد القطري؛
- تكون منضوية إلى رابطة دولية للسلطات المحلية (مثلا، منظمة المدن والحكومات المحلية المتحدة).

3- الدور

جهة اتصال السلطات المحلية مدعوة إلى الرجوع إلى [دليل الرصد](#) لكي يكون لديها فهم شامل للدور المنوط بها في عملية الرصد (انظر، على وجه الخصوص، الجزء الثاني، الصفحة 19 [من النص الإنكليزي] من المنشور المعنون "إرشادات

¹ المنسق الوطني هو الممثل الذي تعيّنهُ حكومة كل من البلدان المشاركة في جولة الرصد الثانية من أجل إدارة العملية الشاملة لجمع البيانات والتحقق منها في البلد. وتتم حاليا إتاحة معلومات الاتصال الخاصة بالمنسقين الوطنيين لأصحاب المصلحة المشاركين الآخرين في حيز المجتمع الافتراضي للشراكة العالمية من أجل التعاون الإنمائي الفعال (يتم تحديث المعلومات القطرية كلما توافرت).

لأصحاب المصلحة الآخرين". وترد في المرفقين 1 و 2 من هذه الاختصاصات لمحّة عامة عن مسؤوليات أصحاب المصلحة في عملية الرصد، وعلى الأخص في الإبلاغ بالبيانات.

وسيكون متوقّفاً من جهة الاتصال المختارة الخاصة بالسلطات المحلية ما يلي:

- التنسيق مع المنسق الوطني الحكومي ومع غيره من السلطات دون الوطنية والمحلية لنقل وجهات نظر هذه السلطات أثناء عملية الرصد (للاطلاع على المزيد من المعلومات، انظر الباب 4).
- المشاركة في الحوار داخل القطر حول نتائج الرصد.

4- الأنشطة الرئيسية

تتم مشاركة جهة اتصال السلطات المحلية في العملية على مرحلتين:

- (1) الاجتماع الاستهلاكي للتشاور بين أصحاب المصلحة المتعددين (تشرين الأول/أكتوبر - تشرين الثاني/نوفمبر 2015). يُتوقّع من المنسق الوطني أن يعقد اجتماعاً استهلالياً مع الشركاء المعنيين، بهدف رفع مستوى الوعي لدى الشركاء بشأن عملية الرصد، والاتفاق على أصحاب المصلحة الذين ينبغي أن يشاركوا فيها وعلى الجدول الزمني والأدوار والمسؤوليات التي تناط بكل صاحب مصلحة. وسوف تُدعى جهة اتصال السلطات المحلية إلى المشاركة في هذا الاجتماع.
- (2) الحوار بين أصحاب المصلحة المتعددين حول النتائج (أيلول/سبتمبر - كانون الأول/ديسمبر 2016). جهة اتصال السلطات المحلية مدعوة إلى استهلال المناقشات حول النتائج المستخلصة من عملية الرصد و/أو المشاركة النشطة فيها. ويمكن أن يخدم استعراض التقدم المحرز في التشاور مع أصحاب المصلحة غرض تعزيز الحوار والمساعدة على ضمان أن جميع شركاء التعاون يتخذون الإجراءات اللازمة للوفاء بالتزاماتهم.

5- عملية تحديد جهة اتصال السلطات المحلية

في حين أنه لا توجد عملية محددة سلفاً لتعيين جهة الاتصال (من أجل المرونة والتكيف مع السياقات القطرية) فإن فريق الدعم المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية يدعو السلطات المحلية إلى الاتفاق مع الحكومة/المنسق الوطني (على أساس عدم الاعتراض) بشأن الجهة التي يمكنها أداء دور جهة الاتصال على أفضل وجه.

كما يدعو فريق الدعم المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الرابطة الدولية للسلطات المحلية (مثلاً، منظمة المدن والحكومات المحلية المتحدة) إلى تقديم توصيات بشأن أنسب المرشحين على الصعيد القطري لأداء هذا الدور.

6- المدة

تبدأ مشاركة جهة الاتصال الخاصة بالسلطة المحلية في 1 تشرين الأول/أكتوبر 2015 (أو، بدلاً من ذلك، اعتباراً من التاريخ الفعلي للتعيين) وتمتد إلى كانون الأول/ديسمبر 2016.

المرفق 1- لمحة عامة عن مسؤوليات أصحاب المصلحة في عملية الرصد الشاملة

النشاط؟	الجهة؟
<ul style="list-style-type: none"> - مراقبة وتنسيق جمع البيانات والتحقق منها - توفير البيانات فيما يخص المؤشرات 1، و5ب، و6، و7، و8 - تنسيق التقييم الخاص بالمؤشرين 2 و3 - تيسير الحوار حول نتائج الرصد 	الحكومة (المنسق الوطني، إشراك الوزارات/ الوكالات الحكومية المعنية)
<ul style="list-style-type: none"> - توفير البيانات فيما يخص المؤشرات 1، و5أ، و6، و9ب والمساهمة في التحقق من البيانات - المشاركة في التقييم الخاص بالمؤشرين 2 و3 (جهة الاتصال) - المشاركة في الحوار حول نتائج الرصد 	مقدمو العون
<ul style="list-style-type: none"> - المشاركة في التقييم الخاص بالمؤشرين 2 و3 (جهة الاتصال) - المشاركة في الحوار حول نتائج الرصد 	منظمات المجتمع المدني
<ul style="list-style-type: none"> - المشاركة في التقييم الخاص بالمؤشر 3 (جهة الاتصال) - المشاركة في الحوار حول نتائج الرصد 	القطاع الخاص
<ul style="list-style-type: none"> - المشاركة في التقييم الخاص بالمؤشر 3 (جهة الاتصال) - المشاركة في الحوار حول نتائج الرصد 	نقابات العمال
<ul style="list-style-type: none"> - المشاركة في الحوار حول نتائج الرصد 	البرلمانيون
<ul style="list-style-type: none"> - المشاركة في الحوار حول نتائج الرصد 	السلطات المحلية

المرفق 2- لمحة عامة عن مسؤوليات أصحاب المصلحة في الإبلاغ بالبيانات

بالنسبة لكل مؤشر:

- ✓ ما هي الجهة التي تبلغ المنسق الوطني؟
- ✓ ما هو نوع البيانات (كمية أو نوعية)؟

نوع البيانات	نقابات العمال	القطاع الخاص	منظمات المجتمع المدني	مقدمو العون	الحكومة	المؤشرات
كمية ونوعية				■	■	1 استخدام أطر النتائج القطرية
نوعية			جهة الاتصال	جهة الاتصال	■	2 البيئة التمكينية لمنظمات المجتمع المدني
نوعية	جهة الاتصال	جهة الاتصال	جهة الاتصال	جهة الاتصال	■	3 إشراك القطاع الخاص
كمية				■		5أ القابلية للتنبؤ (سنويا)
نوعية					■	5ب القابلية للتنبؤ (في الأجل المتوسط)
كمية				■	■	6 إدراج المعونات في الميزانية
نوعية					■	7 المساءلة المتبادلة
نوعية					■	8 المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة
كمية				■		9 استخدام نظم الإدارة المالية العامة والمشتريات